مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

كتاب الانصاف والمسائل المحذفة

مسائل ليست خلافية بين المذهبين

الأستاذ

محمد خير الحلواني

فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ١ م ٤٨

دمشق : ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية

الأستاذ محمد خير الحلواني

مسائل ليست خلافية بين المذهبين

١ ــ اشتقاق لفظ (اسم)

ينسب أبو البركات إلى الكوفيين عامة أنهم يقولون باشتقاق الاسم من السمة (١) ، وقد جارى في ذلك غيره من النحاة الذين سبقوه ، والحق أن الكوفيين لا يختلفون عن نحاة البصرة في أن اشتقاق لفظ (اسم) من السمو ، وقد لمح بعضهم بذلك ، وصرح بعضهم الآخر به ، وذلك على النحو التالي :

١ ــ الكسائي والمسألة :

نقل عنه غيرُ واحد من الرواة والنحويين أنه روى ما أنشده بعض بني قضاعة من قول الشاعر :

باسم الذي في كل سورة سُمُهْ

بضم السين ، وروى عن غير قضاعة (سِمُهْ) بكسرها (٢) .

ويوثّق هذه الرواية عن الكسائي تناقلُ الكوفيين لها ، فاللحياني ــ وهو كثير النقل عنه والتعلق بروايته ــ يقول : « اِسْمُه فلان : كلام العرب . وحكي عن بني عمرو بن تميم أُسْمه فلان ، بالضم ، وقال : الضم في قضاعة

(١) انظر : الإنصاف المسألة ١ ، وأسرار العربية ٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لوحة ٢ .
(٢) اللسان والتاج (سمو) .

كثير ، وأما : سِمٌ ، فعلى لغة من قال : اِسم ، بالكسر ، فطرح الألف وألقى حركتها على السين أيضاً »(١) .

ولعل الكسائي لم يتكلم على اشتقاق : اسم ، غير أنه فتح بروايته هذه أمام المتأخرين من نحاة الكوفة بعده طريقاً للبرهان على أن الاسم مشتق من السمو ، لا من الوسم .

٢ ــ الفراء والمسألة :

وتأخذ الرواية عند الفراء شكلاً أوضح مما هي عليه عند الكسائي واللحياني ، فقد نقل ابنُ السراج في أصوله عن شيخه المبرد ، وكلاهما بصري معروف ، أن أصحاب الفراء زعموا عنه « أنه كان يقول في بنات الحرفين من الأسماء ، نحو : أخت ، وبنت ، وقُلَة ، وثُبَة وجميع هذا المحذوف ، إنّ كل شيء حذفت منه الياء فأوله مكسور ، ليدل عليها ، وكل ما حذفت منه الواو فأوله مضموم ليدل عليها (٢) » .

والفراء في رواية المبرد عنه لم يذكر كلمة اسم ، ولكنه ذكر أشباهاً لها ، فما كسر أوله من بنات الحرفين من الأسماء كان المحذوف منه الياء ، وما ضم أوله كان المحذوف منه الواو ، فإذا أثبتت رواية الكسائي ضم السين وكسرها في : اسم ، كان المحذوف منه على رأي الفراء الواو أو الياء ، أي هو : سُمْو ، أو : سِمْي .

وإذا كان الفراء لم يذكر كلمة (اسم) خاصة فلأنه اكتفى بالتعميم ، حين نقل عنه المبرد قوله ، أو قول المبرد عنه : « وجميع هذا المحذوف » منه .

---

(١) اللسان والتاج (سمو) .

(٢) أصول النحو لوحة ٦٦ ــ ٦٧ ، مخطوطة معهد المخطوطات العربية .

٣ ـ ثعلب والمسألة :

وإذا بقي استدلالنا بالفراء في مجاله الظني ، فإن ثعلباً يصل به إلى درجة اليقين ، فقد نقل عنه الفارسي أن الكلمة تلفظ : اِسْمُه ، وسِمُهْ ، وسُمُه ، وسُماه .(١) ويكمل هذه الرواية السمين الحلبي في الدر المصون ، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ، فقد نقل السمين أن أحمد بن يحيى ثعلباً يقول : « من قال : سُم ، بضم السين ، أخذه من سموت ، أسمو . ومن قال بالكسر : أخذه من سميت أسمي . وعلى اللغتين قوله :

وعامُنا أعجبنا مُقَدَّمُهْ

يدعى أبا السمح وقرضابٌ سِمُهْ (٢)

وجاء في القرطبي : « قال أحمد بن يحيى : من ضم الألف أخذه من سموت أسمو ، ومن كسره أخذه من : سميت أسمي . »(٣) وهذا الاختلاف اليسير في نقل الرواية يدل على أن الرجلين رجعا إلى مصدرين مختلفين ، مما يؤكد صحة الرواية .

وما من شك في أن رأي ثعلب مستوحى من رواية الكسائي ، وتعليق اللحياني ، ورأي الفراء في بنات الحرفين اللواتي حذف منهن اللام .

وهكذا نجد الكوفيين يذهبون إلى اشتقاق « اسم » من السمو ، لا من الوسم ، ونجد أن ما ينسبه إليهم أصحاب المسائل الخلافية إنما هو وَهْمٌ محض .

* * *

ولكن كيف حدث هذا الوهم ؟ وفي أي زمن حدث ؟

---

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٥ ـ ١٨٦

(٢) الدر المصون الورقة ٦ « مخطوطة الأحمدية ، حلب »

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/١٠٠

١ ـ القدماء لا يعرفون هذه النسبة :

أما القدماء فلم يكونوا يعرفون أحداً لعصرهم يذهب هذا المذهب ، فعلى الرغم من كلامهم المطول على اشتقاق اسم ، لا نجد واحداً منهم ـ حتى نهاية النصف الأول من القرن الرابع ـ يشير إلى أن هناك من يذهب إلى أنه مشتق من الوسم .

فسيبويه مثلاً يكتفي بقوله : « فمن ذلك : اسم وابن ، تقول : سُمي ، وبُني ، حذفت الألف حين حركت الفاء ، فاستغنيت عنها ، وإنما تحتاج إليها في حال السكون ، ويدلك على أنه إنما ذهبت من : اسم ، وابن ، اللام ، وأنها الواو أو الياء ، قولهم : أسماء وأبناء »(١) .

ويلم أبو الحسن الأخفش بالمسألة إلماماً سريعاً ، فلا يستوقفه فيها رأي مخالف لمذهبه ومذهب سيبويه ، فيذكر أن الهمزة في (اسم) وجدت ليُتَوصل بها إلى النطق باللفظ ، لأنه لما سكن الحرف الذي في أوله « جعلوا فيه هذه الألف ليصلوا إلى الكلام به إذا استأنفوا »(٢) .

وموقف أبي العباس المبرد لا يختلف عن موقف سلفيه ، ففي مواضع كثيرة من كتابه المقتضب(٣) يكتفي بعرض الرأي الذي ذهب إليه سيبويه من دون أن يذكر رأياً مخالفاً ، من ذلك قوله : « وذكرنا ما ذهب منه الياء والواو ، فابن ، واسم ، من ذلك ، لقولك : بُني وسُمي ، وأبناء وأسماء »(٤) ، ولكنه يضيف إلى ما قاله سيبويه والأخفش الاختلاف في ضم السين وكسرها ، يقول : « فأما الاسم فقد اختُلِف فيه ، فقال بعضهم : هو فِعْل ، وقال بعضهم هو فُعْل ، و (أسماء) تكون جمعاً لهذا وهذا ، تقول في جِذْع

(١) الكتاب ٢ / ١٢٤

(٢) معاني القرآن « مخطوطة طهران » ص ١ من نسخ الأستاذ أحمد راتب النفاخ .

(٣) المقتضب ١ / ٢٢٧ ـ ٢٣٠

(٤) نفسه ١ / ٢٢٩

أجذاع ، كما تقول في : قُفْل أقفال ، ولا يُدْرك صيغة الأسماء إلا بالسمع ، فأكثرهم أنشد : باسم الذي في كل سورة سُمْهْ

فضم ، وجاء به على فُعْل ، وأنشد : سِمُه ، وهو أقل ، وأنشد أبو زيد الوجهين جميعاً . »(١) .

ويأتي بعده تلميذه ابن السراج ، فينقل عنه المسألة ، ويستعين بروايته عن الفراء ولا يذكر رأياً مخالفاً ألبتة ، على الرغم من تعرضه الكثير لآراء نحاة الكوفة والاعتراض عليها (٢) .

وكذلك ابن جني في القرن الرابع الهجري لا نجد عنده للوجه الثاني ذكرا ، ويكتفي على غرار أسلافه بذكر الوجه الأول ، يقول : « والاسم : مشتق من السمو، وهو الرفعة ، ولام الفعل محذوفة ، والأصل : سِمْو ، وسُمْو . »(٣)، ويقول في موضع آخر : « واسم : محذوف اللام ، لقولهم : سميت ، وأسماء ، فهذا بمنزلة : دميتُ ، ودِماء ، والمحذوف منه الواو لأنه من : السمو والرفعة. » (٤)

والجوهري ، وهو قريب عهد بابن جني ، يقف الموقف نفسه ، فالاسم عنده « مشتق من : سموت ، لأنه تنويه ورفعة ، وتقديره : اِفْع ، والذاهب منه الواو ، لأن جمعه أسماء ، وتصغيره : سُمَيّ ، واختُلِف في تقدير أصله ، فقال بعضهم : فُعْل ، وقال بعضهم : فِعْل وأسماء يكون جمعاً لهذا الوزن ، وهو مثل : جِذع وأجذاع ، وقُفْل وأقفال ، وهذا لا يدرى صيغته إلا بالسمع . »(٥) .

---

(١) المقتضب ١ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠

(٢) أصول النحو اللوحة ٦٦ ـ ٦٧

(٣) تفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٥ ـ ١٨٦

(٤) شرح المنصف ١/٦٠ وانظر التصريف الملوكي ٦٤ ـ ٦٥

(٥) اللسان (سمو) . وهو كلام المبرّد نفسه ، ومصدر الاختلاف فيه قد يكون من النساخ .

وعلى الرغم من أن أبا العبّاس المبرّد وتلميذه ابن السرّاج ينقلان رأياً للفرّاء فيما يشبه اسم وابن ، لا نراهما يذكران الوجه الثاني للمسألة ، ويكتفيان بإثبات الرأي الأول . وكذلك يفعل أبو علي الفارسي الذي يستعين برواية ثعلب عن ابن الأعرابي (١) ، على ما عرف عنه من نزعته إلى الجدل ، ومناقشة آراء الكوفيين والبصريين ، وذهابه إلى رأي يرتضيه .

٢ ـ بعض المتأخرين يذكرون الوجه الثاني بلا نسبة :

وفي النصف الثاني من القرن الرابع للهجرة أخذ النحاة يذكرون الوجه الثاني بلا نسبة إلى أحد ، ولعلهم لم يكونوا على يقين بأن أحداً من النحاة يذهب هذا المذهب ، وقد نقلوا أن الزجاج ، وهو قبل هذه المرحلة ، كان أول من تكلم على اشتقاق : اسم.

قال أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي : « قال أبو إسحاق : وما قلناه في اشتقاق (اسم) ومعناه قول لا نعلم أحداً فسره من قبلنا . قلتُ : وأبو اسحاق ثقة » (٢) وقال أبو العلاء : « وزعم أبو إسحاق الزجاج أنه لم يتكلّم قبله في اشتقاق اسم ، ولا مِرْيَةَ في أنه كما قال ، لأنه الثقة في هـذا وغيره إن شاء الله . » (٣) .

وقد اعتمد أحمد بن فارس في حديثه على أبي إسحاق ولم ينسب إلى الكوفيين هذا الرأي مما يرجح أن الزجاج نفسه لم ينسبه إليهم على معرفته بمذاهبهم ، ومصاحبته لهم في بداية تحصيله النحوي .

وأبعد من هذا دلالة أن المسألة عند من ذكر الوجه الثاني لا تعدو أن تكون ظناً لا يقيناً ، وهذا واضح في قول ابن فارس : « قال قوم : الأسماء

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٥ ـ ١٨٦
(٢) الصاحبي ٥٧
(٣) رسالة الملائكة ١٣٣

سِماتٌ دالة على المسميات ليعرف بها خطاب المخاطب . » وهذا الكلام ـ كما يقول أحمد بن فارس ـ يحتمل أن يكون الاسم مشتقاً من السمة ، ثم ينقل عن الزجاج أنه مشتق من السمو ، ويحتج بتصغيره على وُسَيْم ، لو كان من السِمة ، ثم ينقل عن المبرد أنه كان يقول : الاسم مشتق من : سَما ، إذا علا . (١)

ويرجح عندنا ان الزجاج تكلم على المسألة طويلاً ، وقلّب القول فيها وشقّقه ، وجعلها لوناً من ألوان الرياضة الذهنية ، عُرِفت أمثالها في النحو وفي الفقه،ثم جاء مَن بعده فتناقلوا المسألة وظلوا يذكرون الوجه الثاني وهم لا يعرفون من ذهب إليه ، ولذلك لم ينسبوه إلى أحد .

ومن هؤلاء النحاة واللغويين الأزهري ، صاحبُ التهذيب ، فقد نقل عنه ابن منظور قوله : « والاسم أَلِفُها ألفُ وصلٍ ، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت الاسم قلت : سُمَيّ ، ومن قال : إن اسماً مأخوذٌ من : وَسَمْت ، فهو غلط ، لأنه لو كان من وسمته لكان تصغيره : وُسَيْماً ، مثل تصغير : عِدة ، وصِلة ، وما أشبهها ، والجمع أسماء . » (٢)

وبعده جاء ابن سيدهْ ، صاحب المخصّص ، فذكر أنه « قيل في اشتقاق اسم قولان ، إنه مشتق من السمو ، والثاني من السمة ، والأول الصحيح ، من قِبَل أن جمعه : أسماء ، على ردّ لام الفعل ، وكذلك تصغيره : سُمَيّ ، ولأنه لا يعرف شيء إذا حذفت فاؤه دخله ألف الوصل ، إنما تدخله تاء التأنيث ، كالزِنة والعِدة والصِفة ، وما أشبه ذلك . » (٣)

وعلى الرغم من أنّ أبا العلاء شَغَل في الكلام على المسألة نيفاً واثنتي عشرة

(١) الصاحبي ٥٧
(٢) اللسان (سمو) .
(٣) المخصّص ١٧/١٣٤

صفحة ، لا نراه يذكر الرأي منسوباً إلى أحد ، بله أن يذكره منسوباً إلى نحاة الكوفة .(١)

٣ ـ وهم الذين ذكروا الوجه منسوباً إلى الكوفيين :

وقد تعلق النحاة المتأخرون باستنتاج ابن فارس الظني ، ورأوا ثعلباً أحد شيوخ الكوفة يحدُّ الاسمَ بقوله : « الاسم رسم وسِمة توضع على الشيء يعرف بها »(٢) فخيل إليهم أن النسبة المبهمة التي وردت عند ابن فارس لم تكن إلا تجاوزاً وإهمالاً منه ومن أضرابه لها ، وذهب بهم الظن إلى أن أحمد بن يحيى ثعلباً هو صاحب المذهب ، وليتهم كانوا دقيقين في أحكامهم ، فبدلاً من أن يسوقوا المسألة مَساقَ الظن والترجيح جعلوها جزماً ينفي كل شك ، ولهذا تعلق مَنْ بَعْدَهم بما قالوا ، وانسحب الوهم قروناً طويلة ، حتى وافى المحدثين المشتغلين بعلم النحو .

ويظهر هذا الاستنتاج الذي ذهب اليه ابن فارس ، وذكرناه قبل قليل ، فيما ذكروه في كتبهم ، ويبدو أن أول من نسب الوجه الثاني إلى نحاة الكوفة نحويٌّ مغربي يقال له : مكي القيرواني ، فقد جاء في كتابه : مشكل إعراب القرآن : « وهو عند الكوفيين مشتق من السمة إذ صاحبه يعرف به ، وأصله وَسْم ، ثم أعلّ بحذف الفاء منه ، وحركت العين على غير قياس أيضاً » ثم قال : « وقولهم أقوى في المعنى ، وقول البصريين أقوى في التصريف »(٣).

وجاء ابن الشجري بعده فاعتمد ما قاله هو وغيره حتى لتتشابه العبارات أحياناً ، كقوله : « وهذا القول صحيح في المعنى ، فاسد من جهة التصريف »(٤).

---

(١) انظر رسالة اللائكة ١٢٧ وما بعدها .
(٢) اللسان (سمو) .
(٣) مشكل إعراب القرآن الورقة ٣ « مخطوطة الأحمدية ، حلب »
(٤) أمالي ابن الشجري ٢/٦٧

ولما جاء أبو البركات الأنباري جعل كلام أستاذه ابن الشجري وكلام مكي القيرواني معتمده الأول في صياغة المسألة الأولى من كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف . وقد بدت في كلامه اللمحة التي ذكرها ابن فارس ونقلها عنه مكي ، وهي الوهم الذي لحقها من حدّ ثعلب للاسم بأنه سمة على الشيء ، فقد قال الأنباري : « أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمَّى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أو عمرو ، دلّ على المسمَّى فصار كالوسم عليه ، فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها »(١) .

وفي هذا الكلام ما ينبيء أن حدّ ثعلب للاسم هو الذي هيأ لهؤلاء أن يجمعوا بين ما استنتجه ابن فارس ، وبين نسبته إلى نحاة الكوفة عامة ، وفاتهم أن ثعلباً لا يذهب إلى أكثر من تفسير المعنى الظاهر لكلمة (اسم) وهو لا يدل على أن اشتقاقه من الوسم ، ولسيبويه كلام يشبه كلام ثعلب ، فقد قال الجوهري : « سميت فلاناً زيداً ، وسميته بزيد ، بمعنى . وأسميته مثله . فتسمى به ، قال سيبويه : الأصل الباء ، لأنه كقولك : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها »(٢) .

والنحاة المتأخرون لم يخرجوا عما قال مكي ، وابن الشجري ، وأبو البركات ، فقد وقع في هذا الوهم : ابن يعيش (٣) ، وأبو البقاء العكبري(٤) ، والقرطبي(٥) ، وأبو حيان (٦) ، وسواهم من نحاة العربية المتأخرين كالسيوطي وأمثاله .

* * *

(١) الإنصاف . المسألة ٤ ص ٤
(٢) اللسان (سمو) .
(٣) انظر شرح المفصّل ٢٣/١
(٤) مسائل خلافية في النحو . المسألة ٤ ص ٥٨
(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٠١/١
(٦) البحر المحيط ١٤/١

٢ ـ نعم وبئس

ويثبت كذلك أبو البركات مسألة خلافية بين نحاة المذهبين حول : نعم وبئس ، فيذكر أن الفراء خاصة يقول : إنهما اسمان لا فعلان ، ويجعل الكسائي كنحاة البصرة يذهب إلى أنهما فعلان (١) .

وليس أبو البركات أول من فعل هذا ، ففي مجالس العلماء للزجاجي رواية عن ثعلب ينسب فيها إلى الفرّاء القول باسميتهما (٢) ، وهذا أقدم مرجع يثبت ذلك ، ونُقِل عن أبي علي الفارسي في كتاب التذكرة أنه ينسب هذا القول إلى أحد النحاة ، ولكنه لا يسميه ، بله أن يذكر الفرّاء (٣) ، ويتناقل المسألة المتأخرون ، فنجد ابن الشجري ينقل عن أبي بكر بن الأنباري ويعزوه إلى كتابه (الواسط) ويسوقه على هذا النحو : « قال أبو بكر بن الأنباري في كتابه الذي لقبه الواسط : مما يؤيد قول الفراء قول العرب : يا نعم المولى ويا نعم النصير ، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية فيها ، لأن الفعل لا ينادى . » ويقول أيضاً : « قال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري : سمعت أحمد ابن يحيى يحكي عن سلمة بن عاصم عن الفراء أن أعرابياً بشّر بابنة ولدت له ، فقيل له : نعم الولد هي ، فقال : والله ما هي بنعم الولد . . . » (٤) .

ثم جاء أبو البركات فأغار على أمالي أستاذه ونقل المسألة برمتها نقلاً حرفياً ، لم يضف إلا بعض الشواهد ، ولم يذكر شيئاً ذا بال فوق ما ذكره أستاذه .

---

(١) الإنصاف ، المسألة ١٤

(٢) انظر ص ٥٩

(٣) انظر خزانة الأدب ، بولاق ١٠٦/٤

(٤) أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢

ولمّا جاء المتأخرون نهلوا من كتابه : الإنصاف ، وعرضوا رأي الفريقين كما عرضه ، ولم يحققوا المسألة . ولم يضيفوا شيئاً ، من هؤلاء ابن يعيش ، والرضي ، وشارح ديوان المتنبي ، وابن مالك (١) .

١ ــ رأي الفرّاء في : نعم وبئس :

وهذه النقول لا تخلو من مادة تثير الحيرة عند الباحث ، فهناك من أتباع الفراء الكوفيين من يصرح بما يصرح به المتأخرون ، مع أن كلامه في كتابه الضخم : معاني القرآن ، لا يؤيد هذه النقول ، بل يردّها ردّاً مقنعاً .

فقد جاء في الجزء الأول من كتابه : « قوله : فساء قريناً (٢) بمنزلة قولك : نعم رجلاً ، وبئس رجلاً ، وكذلك : وساءت مصيراً ، وكبر مقتاً ، وبناء : نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ما وليها من النكرات ، وأن يرفعا ما يليها من معرفة غير موقتة ، وما أضيف إلى تلك المعرفة ، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب .

فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثاً مثل : الدار منزل صدق ، قلت : نعمت منزلاً . كما قال : ساءت مصيراً . وقال حسنت مرتفقاً ، ولو قيل : وساء مصيراً ، وحسن مرتفقاً ، لكان صواباً ، كما تقول : بئس المنزل النار ، ونعم المنزل الجنة ، فالتذكير والتأنيث على هذا ، ويجوز : نعمت المنزل دارك ، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار ، وكذلك تقول : نعم الدار منزلك ، فتذكر فعل الدار ، إذ كانت وصفاً للمنزل . وقال ذو الرمة :

أوْحُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجاءُ مُجْفَرَةٌ دعائمُ الزَّوْرِ نعمتْ زورقُ البلدِ

(١) انظر شرح المفصل ١٢٧/٧ وشرح الكافية ٢٩٢/٢ وشرح ديوان المتنبي ٢٩٩/١ والتسهيل ١٢٦

(٢) النساء ٣٨

ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : بئسا رجلين ، وبئس رجلين ، وللقوم : نعم قوماً ، ونعموا قوماً ، وكذلك الجمع من المؤنث . وإنما وحّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء ، لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم ، لم يرد منها مذهب الفعل ، مثل : قاما وقعدا ، فهذا في بئس ونعم مطّرد كثير ، وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى بئس ونعم ، وقال بعض العرب : قلت أبياتاً جاد أبياتاً . فوحّد فعل البيوت . وكان الكسائي يقول : أضمر ، جاد بهن أبياتاً . وليس ها هنا مضمر ، إنما هو الفعل وما فيه . »[1] .

وفي هذا النص عدة دلائل على أن الفراء يراهما فعلين جامدين لا اسمين :

الدليل الأول :

صرح في غير موضع أنهما فعلان ، كقوله : وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار . وقوله فتذكر فعل الدار إذ كانت وصفاً للمنزل . وقوله : وإنما وحّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء .

الدليل الثاني :

قاس بهما الفعل (ساء) حين قال : بمنزلة قولك : نعم رجلاً ، وبئس رجلاً ، وكذلك وساءت مصيراً ، وكبر مقتاً . وقال : ولو قيل : وساء مصيراً ، وحسن مرتفقاً ، لكان صواباً كما تقول : بئس المنزل النار ، ونعم المنزل الجنة . وقال : فهذا في بئس ونعم مطّرد كثير ، وربما قيل في غيرهما ، مما هو في معنى : بئس ونعم ، وقال بعض العرب : قلت أبياتاً جاد أبياتاً . فوحد فعل البيوت .

وازداد هذا القياس وضوحاً في قوله : وكان الكسائي يقول : أضمر ، جاد بهن أبياتاً وليس ها هنا مضمر ، إنما هو الفعل وما فيه ، فالكسائي يذهب إلى أن الباء زائدة في (بهن) زادت في فاعل الفعل (جاد) أما الفرّاء فيقيسه على : نعم وبئس ، فجعل الفاعل مستتراً فيه ، وأبياتا تمييزاً مفسراً له .

---

(١) معاني القرآن ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨

الدليل الثالث :

جعلها عاملين كالأفعال ، وعملها لا يقتصر على نوع واحد ، فهما يعملان النصب والرفع . قال : وبناء نعم وبئس أن ينصبا ما وليها من النكرات ، وأن يرفعا ما يليها من معرفة غير موقتة ، وما أضيف إلى تلك المعرفة .

الدليل الرابع :

أجاز إلحاق تاء التأنيث بهما مع المؤنث ، في قوله : ويجوز : نعمت المنزل دارك .

الدليل الخامس :

أجاز إلحاق الضمائر بهما ، قال : ويجوز أن تذكر الرجلين ، فتقول : بئسا رجلين . وللقوم : نعم قوماً ، ونعموا قوماً .

الدليل السادس :

إنه يعلل جمودهما بخروجهما عن معناهما الأصلي ، قال : وإنما وحّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء ، لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم ، لم يرد منها مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا .

وهذا كقوله في الجزء الثاني : « وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه ، وإنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم ، ألا ترى أن لفظها لفظ (فَعَلَ) وليس معناهما كذلك ، وأنه لا يقال منها : يَبْأس الرجل زيد ، ولا ينعم الرجل أخوك . فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل ، ونظيرهما (عسى) أن يكونوا خيراً منهم ، في قراءة عبد الله : عسوا أن يكونوا خيراً منهم . ألا ترى أنك لا تقول : هو يعسي ، كما لم تقل يبأس »[1] .

فهو هنا يبيّن أن : نعم وبئس ، ليستا كسائر الأفعال ، لقد زال عنها معناهما الأصلي المشتق من النعيم والبؤس ، ولم يبق لهما غير معنى المدح والذم . ولذلك جمدا عن التصرف ، مثلهما في ذلك مثل : عسى .

(١) معاني القرآن ٢/١٤١ ـ ١٤٢

وهذا الكلام لا يختلف عن كلام الزجاجي الذي يذهب فيه إلى أنها فعلان جامدان ، ضعيفان غير متصرفين لأنها أزيلا عن مواضعها « وذلك أن : نعم منقول من قولك : نعم الرجل ، إذا أصاب نعمة ، وبئس من قولك : بئس الرجل ، إذا أصاب بؤساً ، فنقلا إلى الثناء والذم ، فضارعا الحروف ، فلم يتصرفا ، فهذا وجه ضعفها . »(١)

والفرّاء لا يخرج عن هذا في المواضع الأخرى التي يتحدث فيها عن الفعلين(٢)، وقد ثبت أنه لا يذهب إلى أنها اسمان البتة ، فمن أين إذن جاء الوهم ؟

٢ ــ دلائل البصريين على فعليتهما :

تلك هي الأدلة التي تثبت في نصّ الفرّاء فعلية نعم وبئس ، فما الذي قدّمه البصريون كما ينقل عنهم أصحاب مسائل الخلاف ؟

وحين نرجع إلى أمالي ابن الشجري ، وكتاب الإنصاف ، وهما أوفى المراجع في هذه المسألة نجدهما يثبتان الأدلة البصرية التالية :

١ ــ اتصال الضمير المرفوع بهما : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً .

٢ ــ رفعها الفاعل المظهر والمضمر .

٣ ــ اتصالها بتاء التأنيث .

٤ ــ مبنيان على الفتح (٣) .

ونجد أقل من ذلك عدداً في مراجع أخرى كشرح الكافية وبعض شروح الألفية (٤) . وربما كان في كلام الفراء ما هو أوفى بحثاً وتدليلاً على فعليتها .

---

(١) الجمل ١٢١

(٢) انظر : معاني القرآن ١/٥٦ ــ ٥٧

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٢/١٤٧ والإنصاف ، المسألة ١٤

(٤) انظر : شرح الكافية (استنبول) ٢/٢٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٠

٣ ـ اضطراب النحاة في النقل عن الفراء :

وعلى الرغم من أن معظم النحاة الذين جاؤوا بعد ابن الشجري وأبي البركات ينسبون إلى الفراء القول باسمية نعم وبئس ، نجدهم يضطربون في النقل عنه ، فالرضي ، وهو من هو في نحاة العربية ، يتكلم كلاماً طويلاً على دخول حرف الجرّ على الفعلين ، وأداة النداء ، وعلى كونها يحلاّن محل المفرد ، ثم يخرج إلى القول : « وهذه الأشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن أنها في الأصل اسمان ، ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه إلا بتكلف »(١) .

يقول هذا وهو يستعين ببعض أدلته وأمثلته وشواهده ، كقوله : « وقد يؤنث : نعم وبئس ، وإن كان فاعلها مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً ، نحو : نعمت الإنسان هند ، قال ذو الرمّة :

أو حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد

وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكراً لتأنيث المخصوص كقوله تعالى : ساءت مستقرّاً وحسنت مستقرّاً »(٢) وهذا كلام الفرّاء الذي أثبتناه قبل قليل .

ثم يجمع بينه وبين أبي علي الفارسي في قوله : « قال الفراء وأبو علي : هي(٣) موصولة بمعنى الذي ، فاعل لنعم وبئس . »(٤) فكيف أتيح له أن يجمع بين قول الفراء باسمية نعم وبئس وكون (ما) فاعلاً لهما .

وينقل عنه نحويون كثيرون ذهابه إلى أن النكرة بعدهما تمييز ، نكتفي بما جاء في الأشموني ؛ يقول : « وذهب الفرّاء إلى أنّ الاسم المرفوع فاعل ، كقول الكسائي ، إلاّ أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً »(٥) .

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٩٢

(٢) نفسه ٢/٢٩٥

(٣) أي (ما) في : بئسما

(٤) نفسه ٢/٢٩٤

(٥) الصبّان على الأشموني ٣/٣٣

وأوثر أن أنقل فقرات من كلام نحوي متأخر جمع نحوَ الكوفة كلّه في كتاب خاصّ ، سمّاه « الموفي في النحو الكوفي » ، لنقف على ما في كلام النحاة المتأخرين من اضطراب وسوء فهم لكلام الفراء . يقول : « نعم وبئس ، وكلتها أسماء عند الجمهور ، أفعال عند الشيخ (١) » ويقول « وكثر فصل فاعله عنه بنكرة منصوبة ، وهي تمييز عند الفراء ، حال عند الكسائي . » ويقول : « نحو نعما هي : فما معرفة تامة فاعل نعم ، و : هي ، المخصوص ، فالتقدير : نعم التي هي ، هو قول الشيخين الكسائي والفراء » ويقول : « ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفراء انه استتر فاعله ، وحذف التمييز ، وما بعده المخصوص » (٢) .

فإذا كانت نعم وبئس اسماً عند الفرّاء وجمهور الكوفيين ، وفعلاً عند الكسائي ، فكيف قال الجمهور الكوفي باستتار الضمائر في هذا الاسم ، ونصبه التمييز ، ورفعه الفاعل ، وكيف اتفق الفراء والكسائي في معظم الآراء ، واختلفا في طبيعة العمل الذي تعمله نعم وبئس ؟

٤ ــ أسباب الوهم :

وأعتقد أن الوهم يرجع إلى عدة أسباب ، وهي :

١ ــ السبب الأول في هذه المسألة ما نقل عن الفراء من قول بعض العرب : ما هي بنعم الولد . وما قاسه تلامذته ومريدوه عليه من قول العرب : يا نعم المولى ويا نعم النصير . وقد رأينا من قبل تعلّق ابن الشجري بها ونقله إياها عن أبي بكر بن الأنباري تلميذ ثعلب .

فمن الجائز أن يكون الفراء قد قال باسمية نعم ، في هذا الكلام الذي نقل إليه ، دون أن يكون له رأي ثابت باسمية نعم وبئس ، حيثما كانا ، وكيفما وقعا .

(١) أي الكسائي .

(٢) الموفي في النحو الكوفي ٨٦ ــ ٨٨ « من مطبوعات مجمع اللغة العربية . تأليف صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي ، وتحقيق الأستاذ الشيخ محمد بهجة البيطار » .

ولنا من نحوي متأخر عنه مثالٌ نقدمه على جواز ذلك ، يقول ابن عصفور : « وأما قول الشاعر :

فقد بدلتْ ذاك بنعم بالٍ وأيامٍ لياليهـــا قِصارُ

فـ : نعم ، فيه اسم ، بدليل إضافتها إلى ما بعدها ، وهي في الأصل : نعم ، التي هي فعل ، سمي بها وحكيت. على حد قولهم : ما رأيته مذ شبٌ إلى دبٌ . »(١) فمن المحتمل أن يكون الفراء ذهب هنا إلى اسمية نعم ، لدخول الباء الجارة عليها ، ولكنه لا يذهب إلى أنها اسم في أصل تكوينها . وفي كلام أبي علي في التذكرة ـ كما ينقله البغدادي ـ ما يؤيد هذا الاحتمال ، « قال فيها : ومن زعم أن : نعم ، اسم لدخول حرف الجر عليه في قول حسان :

ألستُ بنعمَ الجارُ يولف بيته أخا قلةٍ أو معدمَ البالِ مصرما

فلا حجة فيه ، لأنه يقدر فيه الحكاية ، ويلزمه على هذا أن يكون : نام ، اسماً لقوله : واللهِ ما ليلي بنامَ صاحبُهْ »(٢)

والذي يدلنا على هذا أيضاً ما جاء في كتب الخلاف ، وأولها أمالي ابن الشجري، وإنصاف أبي البركات ، فقد وردت فيها حجج الكوفيين كما يلي :

١ ــ دخول حرف الجر عليها .

٢ ــ نداؤها .

٣ ــ لا يقترنان بزمان .

٤ ــ غير متصرفين .

٥ ــ قول العرب : نَعِمَ الرجل زيد .

وهكذا يقدمان العلة الأولى على ما أوردا من حجج بعدها ، أما مَنْ جاء بعدها فيكتفي بها وحدها كما جاء في الرضي (٣) ، وابن عقيل (٤) .

---

(١) المقرّب ، اللوحة ١٠ مخطوطة مصورة في المجمع العلمي ببغداد .

(٢) الخزانة ، بولاق ٤/١٠٦

(٣) شرح الكافية ٢/٢٩٢

(٤) شرح الألفية ٣/١٦٠

على أن ثمة احتمالاً آخر لعله يُرجّحُ على الأول ، وهو أن يكون الفراء قد ذهب فيما سمع عن العرب مذهبين : أولهما أنّ (نعم) اسم لدخول الباء الجارّة عليها ، وثانيهما أنها فعل ، ودخول حرف الجر عليها إنما هو من باب الحكاية مثلما رأينا عند الفارسي .

أما المذهب الأول فقد تحدثنا عنه ، واستأنسنا برأي لابن عصفور ، وردّ لأبي علي ، وحجج أصحاب المسائل الخلافية ، وأما المذهب الثاني فقد صرّح به ابن عصفور نفسه بقوله : « فأما قول بعض العرب : والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بُكاء ، وبرّها سرقة ، وقول بعضهم أيضاً : نعم السير على بئس العَيْر ، فهو عند الفراء من قبيل ما جعل اسماً محكياً على جهة التلقيب ، ولم يجعل اسماً راتباً على ما أوقع عليه ، وذلك في شذوذ من الكلام ، نحو قول بعضهم وقد قيل له : ها هو ذا ، فقال : نعم الها هو ذا . »(١)

ولا يبعد أن يكون ثعلب وأبو بكر بن الأنباري قد تعلقا بالوجه الأول ، فذكرا ما ذكراه عنه فظن المتأخرون أن الفراء يذهب إلى الاسمية على كلّ حال ، أما ابن عصفور فقد تعلق بالوجه الثاني ورواه عنه ، وقد ذكر أيضاً أبو حيان الأندلسي ما يشبه هذا ، ولعله أخذه عن ابن عصفور ، قال في ارتشاف الضرب : « أوردوا الخلاف فيها على طريقتين : إحداهما أنها فعلان ، وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنها اسمان ، وعلى هذه الطريقة ذكر أصحابنا الخلاف فيها ، والطريقة الثانية أن الخلاف إنما كان بين الفريقين بعد إسناد (نعم وبئس) إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن : نعم الرجل ، جملة ، وذهب الكسائي إلى أنها محكيان ، بمنزلة تأبط شراً ، وبرق نحره »(٢) .

وهذه الصورة نفسها ترد عند السيوطي ، يقول : « وذهب الكوفيون ـ على مانقله الأصحاب عنهم في مسائل الخلاف ـ إلى أنها اسمان ، وقال ابن عصفور:

(١) المقرب في النحو ، اللوحة ١٠ نسخة المجمع العلمي في بغداد .
(٢) ارتشاف الضرب ، الورقة ٢٨١ مخطوطة الأحمدية بحلب .

لم يختلف أحد في أنها فعلان ، وإنما الخلاف بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فالبصريون يقولون : نعم الرجل ، وبئس الرجل ، جملتان فعليتان ، والكسائي : اسميتان محكيتان ، بمنزلة تأبط شراً نقلا عن أصلها . » (١) .

وكلام ابن عصفور هنا ـ فيما نقله عنه السيوطي ـ أكثر جزماً مما جاء في المقرب ، ولعله وقع له على نص آخر في غير المقرب ، أو استنتجه من كلامه الذي أوردناه .

وهذا السبب في اعتقادي أهم الأسباب التي جعلت النحاة ينسبون إلى الفراء ما نسبوه ، دون تحقيق ودون تفكير أحياناً فيما يقعون فيه من تناقض ، وعلّة عدم تحقيقهم إنما ترجع إلى أنهم بصريون لا يأبهون للنحو الكوفي ، وإلى أنهم ينقل بعضهم عن بعض واثقين من صحة ما ينقلون .

ب ـــ كلام الفراء على (بئسما) ، وسوء فهم المتأخرين له : وهو : « ولا يصلح أن تولي: نعم وبئس ، الذي ، ولا مَنْ ، ولا : ما . إلا أن تنويَ بها الاكتفاء (٢) دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع ، من ذلك قولك : بئسما صنعت . فهذه مكتفية ، وساء ما صنعت ، ولا يجوز : ساء ما صنيعك . وقد أجازه الكسائي في كتابه ، على هذا المذهب ، قال الفراء : ولا نعرف ما جهته . وقال : أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل ، حرفاً تاماً . ثم أضمروا لِ : صنعت ، (ما) ، كأنه قال : بئسما ما صنعت . فهذا قوله ، وأنا لا أجيزه . فإذا جعلت : نعم صلة لما ، بمنزلة قولك : كلَّما ، وإنما ، كانت بمنزلة : حبذا ، فرفعت بها الأسماء ، من ذلك قول الله عز وجل : (إنْ تُبدوا الصدقاتِ فنِعِمّا هي) . رفعت (هي) بـ (نعما) ولا تأنيث في : نعم ، ولا تثنية ، إذا جعلت : ما ، صلة لها . فتصير : ما ، مع : نعم، بمنزلة : ذا ، من حبذا ، ألا ترى أن : حبذا،لا يدخلهاتأنيث ولا جمع ،

---

(١) شرح السيوطي على الألفية ٨٨

(٢) أي الاستغناء عن المخصوص ، انظر : هامش معاني القرآن ١/٥٧

ولو جعلت (ما) على جهة الحشو ، كما تقول : عما قليلٍ آتيك ، جاز فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بئسما رجلين أنتما ، وبئست ما جاريةً جاريتك . وسمعتُ العرب تقول في : نعم ، المكتفية بـ (ما) ، بئسما تزويجٌ ولا مهر ، فيرفعون التزويج بـ : بئسما . »(١)

وآثرت أن أنقل كلام الفراء كله ليبين سوء فهم المتأخرين له ، فالفراء هنا يذهب ثلاثة مذاهب في (ما) فهي في الوجه الأول اسم موصول ، ولا يجوز أن يذكر بعدها المخصوص بالمدح أو الذم ، وهو معنى قوله : إلا أن تنوي بها الا كتفاء ، دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع ، من ذلك قولك : بئسما صنعت ، فهذه مكتفية .

والوجه الثاني جعلها بمنزلة (ذا) في : حبذا ، أي ركبت معها فصارت جزءاً منها ، وما بعدها مرفوع على أنه المخصوص بالذم أو المدح .

أما الوجه الثالث فهو أن تكون زائدة أو حشواً كما يذكر ، وعندها يجوز لك أن تُظهر بعدها النكرة تمييزاً ، أو المعرفة مرفوعة على أنها المخصوص .

وجاء النحاة بعده فتناقلوا قوله هذا ، وفهم بعضهم منه أن الفرّاء يجعل بئس مع : ما ، اسماً واحداً .

جاء في كتاب مكيّ القيرواني قولُه : « وقال الكوفيون : لبئس ، وما ، اسم واحد في موضع رفع . »(٢)

ومكيّ هذا كثير الوهم في كتابه ، وقد عبّ منه أبو البركات في إنصافه ، وفي كتابه الآخر البيان في إعراب غريب القرآن ، حتى إنه كثيراً ما ينقل كلامه هنا وهناك دون أن يشير إلى مصدره ولا سيما في إعراب القرآن .

وعلى هذه الصورة استحالت مذاهب الفراء الثلاثة التي ذهب إليها في : ما ، إلى مذهب واحد لم يقله ، ونسب إلى الكوفيين جميعاً على ما فيه من وهم

(١) معاني القرآن ١/٥٧ ـ ٥٨

(٢) مشكل إعراب القرآن ، الورقة ١٥ مخطوط الأحمدية ، حلب

وسوء فهم. ولو أن مكياً كان على صلة بالنحو الكوفي لوقع على شرح كلام الفراء عند ثعلب في أماليه، ولوقف على الخلاف بين شيخي الكوفة في فاعل الفعلين الجامدين وتمييزهما، يقول ثعلب: «قال الكسائي: بئس الذي قدمت لهم السخط، وكأنه: بئس الشيء شيءٌ قدمتْ لهم أنفسهم، وليس بشيء، وقال الفراء: بئس ما: يرفع (ما) بـ (بئس) ولا يجوز: بئس الذي قام زيد.»(١)

وهناك نحاة آخرون قبل مكي وبعده فهموا قول الفراء، ولم يقعوا فيما وقع فيه من وهم، يقول أبو جعفر النحاس: «وقال الفراء: يجوز أن يكون (ما) مع (بئس) بمنزلة: كلما،» ثم ردَّه بقوله: «يبقى الفعل بلا فاعل»(٢) ويقول القرطبي: «وقال الفراء: بئسما، بجملته شيء واحد، ركب كحبذا، وفي هذا القول اعتراض، لأنه يبقى فعل بلا فاعل». ويقول أبو حيان الأندلسي: «ذهب الفراء إلى أنه بجملته شيء واحد ركب كحبذا، هذا نقل ابن عطية عنه. وقال المهدوي: قال الفراء: يجوز أن تكون (ما) مع (بئس) بمنزلة: كلما، فظاهر هذين النقلين أن (ما) لا موضع لها من الإعراب.»(٤)

وهذه النقول كلّها لا تدعي أن الفراء يجعل: بئس، مع: ما، اسماً، في موضع رفع، كما يتوهم مكي، ولكنها تنصبُّ على خلو الفعل (بئس) من الفاعل، أو إهمال إعراب (ما)، في الآية الكريمة: بئسما اشتَروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله.»(٥)

ج — عبارة الفراء موجزة جداً، حتى لتبدو مغلقة في كثير من المواضع، أو توقع في اللَّبس، كما رأيناهم أو رأينا بعضهم يسيء فهمه، أو يفهمه على الشكل

(١) مجالس ثعلب ٦٢/١
(٢) إعراب القرآن لوحة ١٤ عن مخطوط محمد الفاتح
(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٨/٢
(٤) البحر المحيط ٣٠٤/١
(٥) البقرة ٩٠

المخالف لحقيقته ، من ذلك أنهم رأوه يقول : « لأنها ليستا بفعل يلتمس معناه . » أو يقول : « لم يرد منها مذهب الفعل . » فظنوا أنه ينفي عنها الفعلية مع أنه يثبتها لهما كما رأينا قبل قليل .

وإذا كان مكي في المسألة السابقة (١) ، هو أول من دفع النحاة المتأخرين إلى الوهم ثم تلاه ابن الشجري ، فإن الأثر الذي تركاه هنا لا يقل عن سابقه ، ولكن ابن الشجري في هذه المسألة يذهب بالعبء أكثر من مكي ، وأعتقد أنه جمع ما نقله ابن الأنباري تلميذ ثعلب ، وما ذكره أبو علي في التذكرة ، وأفاض في حديثه عن المسألة إفاضة واسعة ، لم تدع لتلميذه أبي البركات ـ ولم يكن بصاحب تحقيق ـ مجالاً للشك في صحة المسألة ، فنقلها إلى إنصافه برمتها ، مستعيناً بألفاظ أستاذه وأفكاره ، وحججه ، وشواهده الشعرية ، والقرآنية ، ما عدا قليلاً من الشواهد حتى ليمكن أن نعدّه هنا ناسخاً بلا تحقيق ، إذ ليس له إلاّ فضل النسخ .

الأزهرية ـ كلية الآداب محمد خير الحلواني

(١) اشتقاق اسم